

العراق، من التدخل الخارجي الى تفكك البنية الداخلية

محمد سيد رصاص*

الانتخابات المحلية في الشهر الأول من 2009، كان الوضع العراقي مشابهاً لأفغانستان المغزوة والمحتملة أميركياً أيضاً: المتعاون مع الغازي قوى سياسية شيعية وكردية، ثبت من الانتخابات البرلمانية والمحلية المتعاقبة حتى 2010 أنها ذات قاعدة اجتماعية كاسحة في الوسطين الشيعي والكرد، من دون قوى سياسية تمثل وزناً يذكر في الوسط السنّي العربي تعاونت مع الغازي الأميركي أثناء غزوه وحتى احتلال بغداد وسقوطها في 9 نيسان 2003. بين عامي 2003 و2005 كان الوضع هكذا في العراق المحتل، بحيث ظهرت السلطة المتعاونة مع الاحتلال بوصفها ذات طابع ثنائي شيعي - كردي، وكانت المقاومة مستندة إلى قاعدة اجتماعية في الوسط السنّي العربي. في هذه الفترة الممتدة من شهر آب 2003 حين استهدف مرقد الإمام علي في النجف، حتى استهداف مرقد الإمامين في سامراء في شباط 2006، حاول «تنظيم القاعدة» من خلال تركيزه على أهداف شيعية، إشعال نار حرب أهلية ربما رأى فيها وسيلة لإحراق الأرض العراقية تحت أرجل الأميركي. وربما أيضاً من أجل استراتيجية أبعد من عراقية تؤدي إلى «فسطاطين» داخل مسلمي العالم بين سنة وشيعة، كما «الفسطاطان» الذي تحدث عنهما أسامة بن لادن عقب ضرب برج نيويورك، بين المسلمين والأخرين.

في 2006 كسر «الحزب الإسلامي العراقي»، وهو التنظيم الإخواني المحلي، شيئاً من هذا المسار العراقي عبر مشاركته في الحكومة. وفي 2007 بدأت «الصحوات» بسحب البساط باتجاه محاولة كسر احتكار الثنائية الشيعية - الكردية للسلطة. في الانتخابات المحلية في 2009، تم في انتخابات برلمان 2010، كانت مشاركة العرب السنة الكثيفة في الانتخابات مؤشراً على هذا الاتجاه، وهو ما تراق مع الضعف المتزايد، منذ 2007 للمقاومة العراقية حتى وصولها إلى حدود الفشل والتلاشي (بخلاف تجربة مقاومة حركة طالبان) بالتوازي الزمني مع انخراط السنة العرب الكثيف في عامي 2009-2010 في «العملية السياسية» التي دشنها بول بريمر في «مجلس الحكم» في 13 تموز 2003.

منع هذا الاتجاه عند السنة العرب وقوع حرب أهلية عراقية، إلا أنه لم يقد إلى تثليل الثنائية الشيعية - الكردية في سلطة حكومة نوري المالكي، كما تثبتت تجربة مشاركة «قائمة العراقية» في الائتلاف الحكومي منذ خريف 2010، أو إسقاطها كثنائية صلبة قائمة كمعادلة عراقية جديدة منذ 13 تموز 2003، أو لتزعمها، كما حاول إياد علاوي (وهو شيعي يتزعم قائمة العراقية ذات الغالبية السنّة العربية الكاسحة) في ربيع وصيف 2010 بعد نيل قائمته المرتبة الأولى بالمقاعد في انتخابات برلمان 7 آذار 2010، أو أن يزيح المالكي، بالتعاون مع مسعود البرزاني ومقتدى الصدر، كما جرت المحاولة في ربيع 2012.

لكن مرحلة 2003 - 2009، ومن ثم ما بعد ائتلاف حكومة المالكي في خريف 2010، تظهر تفككا في البنية الداخلية العراقية من خلال قوى سياسية فئوية تعكس، منفردة أو مجتمعة، «المكون الاجتماعي» فقط، سواء الطائفي أو الإثني. ويمكن القول بأن مرحلة التسع سنوات ونيف، التي تفصلنا عن يوم سقوط بغداد بيد المحتل الأميركي، لم تستطع أن تفرز مكونات سياسية خارقة وعابرة للطوائف والإثنيات العراقية، كما كان الأمر في «حزب الاستقلال» و«الحزب الشيعي» و«حزب البعث»، الذين توزعوا زعامة الحياة السياسية العراقية في العهدين الملكي والجمهوري في العراق، قبل أن تبدأ نذر التفكك المجتمعي ببلاد الرافدين مع صعود نجم الأحزاب الدينية والإثنية العراقية منذ ثمانينيات القرن العشرين. وصلت هذه النذر إلى الذروة في 9 نيسان 2003 لما كان سقوط عاصمة الرشيد متزامناً مع انقسام عراقي تجاه الغازي والمحتل، لا يتوزع على كتل أو شخصيات سياسية، كما في فرنسا في 1940 بين ديغول وبيتان، بل بين كتل اجتماعية، طائفية وإثنية. عمر «العملية السياسية»، من خلال لباس هذا الانقسام شكلاً سياسياً عبر حركات وتنظيمات وكيانات صعدت عبر الانتخابات، إلى حدّ يمكن القول فيه إن عراق 2012 لم يتجاوز حتى الآن انعكاسات تلك المشهدية التي كانت بغداد يوم الأربعاء 9 نيسان 2003.

* كاتب سوري

لم يقد الغزو السوفياتي لأفغانستان في 27 كانون أول 1979 إلى انقسام الأفغان حوله، بل إلى توخدهم ضده، إذ لم يكن بناءً على تشجيع أو استدعاء من أي من الأطراف المحلية، بل قام على حسابات سوفياتية لم تر مصلحة في تقارب السلطة الشيوعية الأفغانية، بزعمه حفيظ الله أمين، مع المعارضة الإسلامية المسلحة لنظامه، إلى حدود كادت تصل إلى اتفاق معها. هكذا أتى غزو الكرملين الذي كان أول تداعياته إعدام أمين في قصره من قبل السوفيات، والإتيان بحكم دمية شيوعي بزعمه ببارك كارمال المقيم في تشيكوسلوفاكيا، ثم انطلاق مقاومة أفغانية مسلحة، لاقت تأييداً داخلياً كاسحاً، هزمت موسكو في 1989 وأسهمت في حفر قبر الدولة السوفياتية التي انهارت في 1991.

في الغزو الأميركي لأفغانستان البادئ يوم 7 تشرين الأول 2001 لم يكن الأمر كذلك: ساهم «تحالف الشمال» في تشكيل ظهر سياسي - عسكري للغازي، وهو الذي يضم مكونات سياسية ذات امتدادات قوية بين قومية الطاجيك 27%، والهزارا (الشيعة) 9%، وقومية الأوزبك 9%. في المقابل، كانت حركة طالبان الحاكمة، في كابول والتي توجه الغزو نحو إسقاطها، ذات امتدادات قوية لدى قومية الباشتون 42% (أرقام «روزنامه العالم» الصادرة بنيويورك في 2010، ص 749)، إلى درجة دفعت جورج بوش الابن إلى تكرار ما فعله ليونيد بريجنيف مع كارمال (وهو طاجيكي، قبل أن يستبدله السوفيات بباشتوني في 1986 هو محمد نجيب الله) من خلال الإتيان بباشتوني مقيم في الولايات المتحدة، هو حامد كرزاي، لينصبه رئيساً بالباراشوت على كابول.

هنا، كان الانقسام حول الغازي بين الأفغان

السنوات التي تفصلنا عن سقوط بغداد لم تستطع أن تفرز مكونات سياسية عابرة للطوائف، والإثنيات العراقية

مؤدياً إلى انقسام حول المحتل، وبالتالي إلى انقسامهم إزاءه بين متعاون معه وبين مقاوم له، وعلى أساس كان فيه المربع الثاني (المقاومة) متحدياً بما كان عليه المربع الأول (أي الموقف في فترة الغزو والاحتلال)، ومن دون وجود أي انزياحات عن هذا القانون السياسي (وجد أيضاً مثيل له في فرنسا المغزوة والمحتملة بين عامي 1940 و1944) خلال أحد عشر عاماً التي تفصلنا عن يوم الغزو الأميركي لأفغانستان. ولم تنفع في هذا ذكريات النضال المشترك لـ«المجاهدين الأفغان» ضد السوفيات، الذين توزعوا بين صفتي التعاون مع الأميركي (برهان الدين رباني مثلاً) والمقاومة (مثال جلال الدين حقاني الذي أصبح تنظيمه ضمن إطار تحالفي مع مقاومة حركة طالبان).

قاد ذلك إلى أن تقول الأمور إلى حرب أهلية، إذ أصبح التعاون مع الغازي مستعانة بالخارج من قبل قوى داخلية لحسم صراع داخلي ضد قوة محلية أخرى، وظهر الاحتلال ككسر لقوة محلية من قبل أخرى عبر قوة خارجية. كما كان الاحتلال مدخلاً إلى مكاسب فئوية لفئة أفغانية معينة وصلت إلى السلطة عبر المحتل، وإقصاء لفئة أخرى عنها، فيما أصبحت المقاومة ليست فقط ضد قوات الاحتلال، بل أيضاً (وفي الأغلب) ضد قوات المتعاونين معه وسلطتهم. هذه الحرب الأهلية لم تكن في أفغانستان ما بعد الغزو الأميركي بين قوى سياسية، كما في الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)، بل كانت حرباً أهلية بين «مكونات اجتماعية» أخذت شكلاً سياسياً، ما دام كل مكون منها مهيم على سياسياً وتقوده تنظيمات لا يوجد منافس لها يعارضها في الموقف من المحتل داخل «المكون الاجتماعي». عملياً، أدى مسار أفغانستان 2001 - 2012 إلى تفكك البنية الداخلية، ليس فقط سياسياً، بل اجتماعياً، بحيث أصبح البلد في معسكرين بين التعاون والمقاومة، بكل ما يعنيه كل منهما سياسياً واجتماعياً، وما يترتب على هذين الحقلين ثقافياً في النظرة إلى البلد والذات والمواطن «الأخر».

في العراق المغزوة والمحتل في 2003 حتى

المتعاقبة لم تكن وهي ليست من قبيل المشاركة السياسية الفاعلة في الحكم والإدارة، والتي تتحقق فيها مصلحة أي حزب سياسي يطمح محدودة وغير متناسبة مع الوزن السياسي والشعبي لهذا الحزب على الإطلاق، وإنما كانت رمزية، ومن باب المراقبة عن كثب لمسار تطور الحزبات الداخلية، ولا سيما ما يتصل منها بقضية الحزب الأساسية في المقاومة والدفاع عن لبنان في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية. مما تقدم، تجدر الإشارة إلى أن حزب الله يتردد فعلاً في اقتحام حلبة الصراع السياسي المحتدم على المسرح اللبناني. فثمة قناة في العقل السياسي المدبر لهذه الحركة الشعبية المقاومة بأنها تمثل جماعة إيمانية جهادية لا تمتنح النشاط السياسي ولا تعترض ذلك. في حين أنها، لكونها أيضاً حركة تحرير وطني، جديدة بان تتولى زمام السلطة في لبنان، وتعلن برنامجها في الحكومة للمرحلة القادمة. فيما لو قدر لها هذا الأمر... على أن تنهض تالباً بالمسؤولية الكاملة في تسيير عجلة الحكم فتؤدي عندها دوراً وطنياً وطرح ومحاولة تنفيذ رؤيتها للحل، التي قد تكون بديلاً ناجحاً للنموذج السائد منذ 1992. وهي تستكمل على هذا النحو ما بدأت من خلال المقاومة، وتحصنه عبر مشروعها السياسي لإعادة بناء السلطة في لبنان. لقد سارعت المقاومة الفرنسية بقيادة الجنرال شارل ديغول، بعد إنجاز التحرير من نير الاحتلال النازي الألماني إبان الحرب العالمية الثانية، إلى الالتفات نحو الجبهة الداخلية بكل مشكلاتها وتحدياتها. وبإدارة إلى خوض غمار تجربة الحكم والمعارضة في فرنسا، كآية حركة تحرير وطني كان عليها، عند الفراغ من تحقيق الانتصار التاريخي على العدو الخارجي للوطن، استكمال ذلك بإطلاق ورشة وطنية في الإصلاح والإنماء داخل البلد.

من هنا، تغدو المقاومة في لبنان معنية قبل أي شيء آخر بالتفكير ملياً في كيفية التعامل مستقبلاً مع هذا الاستحقاق الوطني بامتياز. فهي لم تتورع عن اللجوء في أصعب الظروف وأحلكها إلى ممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل. فكيف لا تكون أيضاً على مستوى المسؤولية التي تفرضها أوضاع البلاد المتردية في البحث الجاد عن الحلول المناسبة للآزمات المتفاقمة منذ سنوات وعقود داخل النظام والمجتمع والدولة في الكيان اللبناني؟

باحث سياسي

الكاملة، وعبر المواقع الرسمية المتقدمة في الدولة نسبة لحجم الصفة التمثيلية للحزب، ومقدار المشاركة العملية من قبله. عند هذا المقام، ربما بات حرياً بحزب الله أن يحسم خياره في ما يتعلق باتخاذ قرار لا رجوع عنه بضرورة المضي قدماً في موضوع التعاطي الخجول بالشأن السياسي حتى النهاية. فالحزب لا يزال يؤكد عدم وجود الرغبة أو النية لديه بالتفرغ للعمل السياسي أو التحمل الكامل للمسؤولية السياسية في البلاد عبر خوض الانتخابات على أساس برنامج في الحكم، ومن ثم السعي إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة أو ائتلاف سياسي كبير ليضطلع بالعمل الحكومي من موقع المسؤولية الرسمية. لا يزال قادة الحزب يؤكدون على أن هذا التنظيم السياسي والعسكري هو في الأساس حركة مقاومة إسلامية. كان كذلك وسوف يبقى هكذا دائماً. وما دخول المعتزك السياسي اللبناني سوى ضرورة فرضتها الاعتبارات المتعلقة بأولوية تحصين الجبهة الداخلية للمقاومة من الخلف. بهذا المعنى، ليست لدى حزب الله النية بالتحوّل إلى العمل السياسي أو ممارسته بالتوازي مع الجهد العسكري الذي يمليه العمل المقاوم أبداً. لذا يمكن القول إن مشاركة الحزب في السنوات الأخيرة في تشكيل الحكومات



عضو قيادة الحزب آنذاك حسن قريطم الذي أورد تقرير المؤتمر الثاني «اعترافات» له هي على الأرجح أيضاً ملفقة، وأدت وظيفتها في تطويع الرجل، بينما رفض مثلها آخرون. الغريب أن تقرير المؤتمر الثاني مارس إزاء ذلك تمييزاً غير مبرر.

الاغتيال على يد المباحث السورية لم يكن الاغتيال الأول إذ، بل كان الثاني في الواقع. وكان طبعاً «ظلم ذوي القربى أشد مراً». ففرج الله عانى القهر والإذلال والإقصاء والإبعاد والتهميش والإساءة من كل نوع، على أيدي بعض من كانوا له رفاقاً وقادة.

«رسالة سالم» التي فرضت على فرج الله كتبها فعلياً خالد بكداش ومعاونوه، وتضمنت تحقيراً طليعاً لكاتبها ومدحاً أفضع لبكداش. هي صفحة سوداء نسجت على المنوال الستاليني. وقد أشارت إلى ذلك الخلل الفادح في تجربة قادة ساهموا من خلال أخطائهم في تدمير أعظم تجربة في تاريخ البشرية. والبكداشية، الابنة الخجبية للسنتالينية، استمرت للأسف. وهي ماثلة الآن في تجربة «ورثة» بكداش في تقسيم الحزب الشيعي السوري ونحجيمه.

لقد ألهمت تجربة فرج الله الحلو وأفكاره وتضحياته وعذاباته تغييرات عميقة في صفوف الحزب الشيعي اللبناني. ومثل المؤتمر الثاني (الثالث تاريخياً) في تموز 1968 ما يشبه الانتفاضة على النهج البكداشي. وأسس ذلك لوثبة وتطور كبيرين في نضال الحزب الشيعي اللبناني، فغدا في السبعينيات أحد أكبر الأحزاب اللبنانية وأكثرها حيوية ومبادرة.

* كاتب سياسي لبناني